

الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية 2015 - نظام المقاصة برسم سنة 2014 -

يناير، 1,70 درهم للتر في أبريل، 1,25 درهم للتر في يوليو، و 0,80 درهم للتر في أكتوبر من سنة 2014.

و استمرت الدولة في دعم جزئي لسعر الغاز والسكر بما يفوق 29 مليار درهم. كما استمرت الدولة في دعم الدقيق الوطني للقمح اللين و القمح الموجه لإنتاج الدقيق الحر بمبلغ يناهز 2,38 مليار درهم.

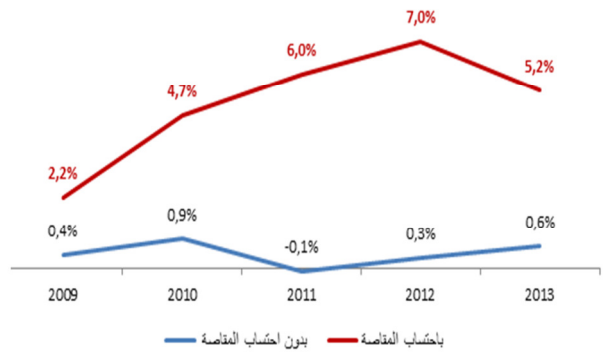
وموازاة مع الإصلاح التدريجي للمقاصة، فقد تم اعتماد عدة إجراءات مصاحبة تهم على الخصوص وضع آلية تعاقدية لمساندة قطاع النقل تتلاءم مع خاصيات ونوعية كل متدخل على حدة و منح مساهمة مباشرة للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب وذلك بعد حذف الدعم الموجه للفيول المخصص لإنتاج الكهرباء وكذلك تشجيع استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي في إطار مشاريع الاقتصاد في مياه السقي.

من جهة أخرى، إثر تطبيق نظام المقايسة و انخفاض اسعار المواد البترولية في السوق الدولية برسم سنة 2014 مقارنة مع سنة 2012، عرفت الاسعار الداخلية لبيع المواد البترولية السائلة انخفاضا مهما.

في إطار مشروع الإصلاح التدريجي للمقاصة، مكن نظام المقايسة من الحد من تأثير تقلبات السوق الدولية على ميزانية الدولة مع مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

حيث ان التحكم في نفقات دعم المواد النفطية السائلة في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية لسنة 2014 مكن من تجنب اللجوء إلى فتح اعتمادات إضافية خلال السنة، الشيء الذي ينعكس آثاره سلبا على الاستثمارات و النمو الاقتصادي و الشغل و العجز المالي.

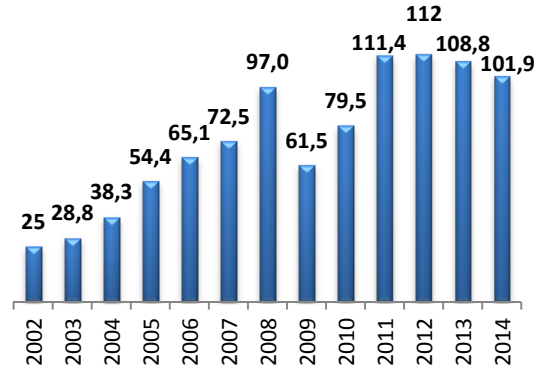
تطور العجز المالي



و لقد شهد نظام المقايسة برسم سنة 2014 بعض الإجراءات من أهمها حذف الدعم الموجه للبنزين، و الفيول رقم 2، و الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء، و خفض التدريجي للدعم الموجه للغاز وال كالتالي: 2,15 درهم للتر في

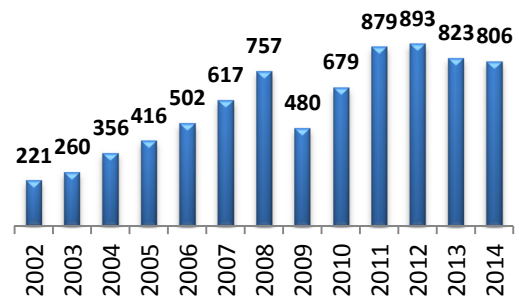
بالنسبة للغازوال، فإن قرار رئيس الحكومة الذي يقضي بمقايضة أسعار المحروقات لسنة 2014 ينص على خفض دعم هذه المادة بـ 45 سنتيم للتر بتاريخ 16 أكتوبر 2014 و ذلك بعكسها على سعر البيع. إلا أنه في ظل انخفاض الأسعار في السوق الدولية فإن سعر بيع الغازوال لم يعرف أي ارتفاع برسم هذا التاريخ، بل عرف انخفاضا بقدر 70 سنتيم للتر بتاريخ 16 دجنبر 2014.

متوسط السعر السنوي للنفط الخام بالدولار للبرميل



و على هذا الأساس، بلغت النفقات المتوقعة لدعم هذه المادة 8,8 مليار درهم برسم سنة 2014 مقابل 15,8 مليار درهم في سنة 2013 و 22,02 مليار درهم في سنة 2012.

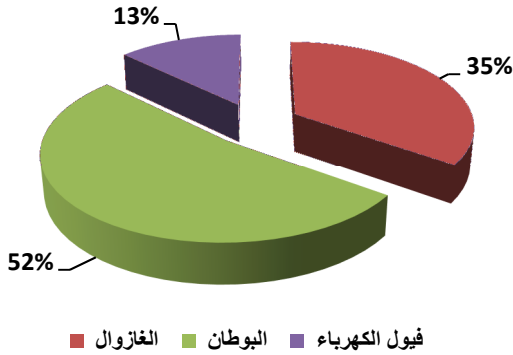
متوسط السعر السنوي للبوطن بالدولار للطن



و بالتالي، ستبقى نفقات المقاصة المتعلقة بالمواد النفطية في حدود سقف الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض برسم قانون المالية لسنة 2014.

حيث عرف سعر البيع الداخلي للبنزين في 16 دجنبر 2014 انخفاضا بما قدره 2,82 درهم للتر مقارنة مع سعر يوليو 2014. أما فيما يخص الفيول رقم 2 و الفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء، فستعرف أسعارهما في 16 دجنبر 2014 انخفاضا على التوالي بما قدره 2065 درهم للطن و 2797 درهم للطن مقارنة مع اسعار يوليو 2014.

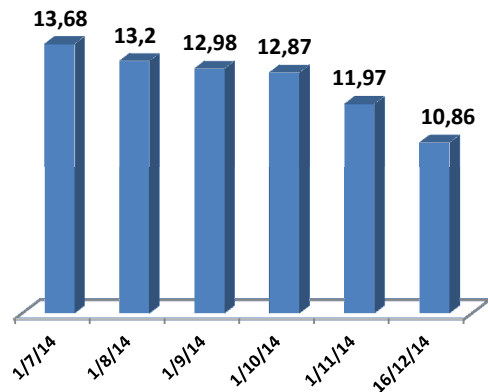
توزيع كلفة دعم المواد البترولية برسم سنة 2014



و تجدر الملاحظة أن غاز البوطن يشكل حوالي 52% من النفقات المخصصة للمواد النفطية أي ما يناهز 14 مليار درهم.

أما بالنسبة للمواد الغذائية، فتبلغ النفقات المتوقعة 6,5 مليار درهم إلى متم سنة 2014، منها 3,26 مليار برسم دعم مادة السكر و 2,38 مليار لدعم القمح و الدقيق.

تطور سعر البنزين بالدرهم للتر



و منه، ستبقى النفقات الإجمالية للموازنة في حدود الاعتمادات المبرمجة برسم قانون المالية لسنة 2014.

فيما يخص سنة 2015، ارتكز مشروع قانون المالية على مبدأ مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين مع المحافظة على التوازنات المالية.

وتبلغ اعتمادات المقاصة المقترحة في إطار مشروع قانون المالية 2015 ما يناهز 31,19 مليار درهم تضم 2 مليار درهم برسم التدابير المصاحبة لنظام المقايسة و 7,49 مليار درهم لتصفية متأخرات المقاصة برسم السنوات الماضية.